

Distr.: General
11 October 2010
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٨٦ من جدول الأعمال
نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لمدغشقر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رفقته نص الاتفاق السياسي المبرم في ٩ آب/أغسطس
٢٠١٠ في أنتاناناريفو بين مختلف الأحزاب السياسية في إطار الجهود الرامية إلى الخروج من
الأزمة وتنظيم انتخابات حرة تتسم بالمصداقية والشفافية والديمقراطية في مدغشقر.
وأرجو ممتنا تعميم الوثيقة المذكورة على من يهمه الأمر.

(توقيع) زينا أندرياناريغيلو - رازافي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لدغشقر لدى الأمم المتحدة

اتفاق سياسي

الديباجة

في الحادي عشر من آب/أغسطس عام ألفين وعشرة

إن الأطراف الموقعة،

السيد أندري نيرينا راجويلينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا، من جهة؛

و

الأحزاب والجمعيات السياسية المدرجة في القائمة المرفقة بهذا الاتفاق، من جهة ثانية،

إذ اجتمعت في مركز مؤتمر إيفاتو الدولي،

وإذ عقدت العزم، خدمة للمصلحة العليا للوطن، على العمل جنباً إلى جنب وتوحيد

جهودها سعياً لإيجاد حل للخروج من الأزمة،

وإداركا منها بالإجماع بأن عدم ترشح السيد أندري نيرينا راجويلينا في الانتخابات

المقبلة يشكل ضماناً وافياً للحياة،

واقتراناً منها بأن تنظيم انتخابات حرة تتسم بالمصداقية والشفافية والديمقراطية هو

السبيل الوحيد الذي لا مناص منه لبلوغ هذا الهدف،

اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول: المبادئ العامة

المادة الأولى:

يستترشد هذا الاتفاق السياسي بالمبادئ التالية:

(أ) يتعلق الأمر باتفاق قابل للتطور وفقاً لتطور عملية الحوار بين

الأطراف الملغاشية.

(ب) يتطور هذا الاتفاق ويجري تنفيذه في إطار "شمولية جديدة" تقوم على أساس هوية كل حزب سياسي وتستند إلى نهج تواتري وتفاعلي يقوم على الاعتماد المتبادل والعرفان، ويراعي اقتراحات مختلف الأطراف المعنية، ومنها:

- مجموع السكان
- حاملو اللقب الفخري "راي أمن - دريني"
- المجتمع المدني
- الجهات الفاعلة الاقتصادية
- الأحزاب والجمعيات السياسية بدون استثناء
- القوات المسلحة وقوات الأمن
- المجتمع الديني
- وسائل الإعلام
- المجتمع الدولي
- أعضاء السلطة الانتقالية الحالية

المادة ٢: العودة إلى النظام الدستوري

لاحظت الأحزاب والجمعيات السياسية أن سبب الأزمات الملغاشية التي تتكرر منذ عام ١٩٧٢ يعود إلى عدم وجود رؤية تحظى بتوافق واسع في الآراء. ورغبة منها في استخلاص الدروس من الماضي، تؤكد الأحزاب والجمعيات السياسية تأكيدها حازما على ضرورة وضع دستور جديد يجسّد الانتقال إلى الجمهورية الرابعة.

المادة ٣: الانضمام إلى عملية المجتمع المدني للخروج من الأزمة

يتعين على المجتمع المدني، سعيا لتيسير انضمام الأحزاب والجمعيات السياسية إلى العملية التي أطلقها، أن يراعي، من جهة، البيان الذي أحالته إليه مسبقا الأحزاب والجمعيات السياسية، ويحدد من جهة أخرى، جدولا زمنيا واضحا لمختلف استحقاقات العملية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم المجتمع المدني في سعيه لمراعاة الحياد والتزاهة والموضوعية في عملية الخروج من الأزمة.

والمجتمع المدني مدعو لأن يحدد، بالاشتراك مع الأحزاب والجمعيات السياسية، اختصاصات تجمع "Fihaonambem-pirenena".

المادة ٤: أسلوب اعتماد الدستور المقبل

يحدد تجمع "Fihaonambem-pirenena" الاتجاهات الرئيسية للدستور الجديد انطلاقاً من اقتراحات الأحزاب والجمعيات السياسية.

وتجري صياغة مشروع أو مشاريع الدستور وفقاً للقرارات التي يتخذها التجمع ثم يُطرح/تُطرح للاستفتاء.

ويسبق تنظيم هذا الاستفتاء تقديم إحاطة إعلامية شاملة للمواطنين.

المادة ٥: الانتخابات: جدولها الزمني وطرائق تنظيمها

تقبل الأحزاب والجمعيات السياسية، لأغراض إنشاء مؤسسات الجمهورية الرابعة، عقد انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية وفقاً للمواعيد الزمنية التالية:

- من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: عقد مؤتمر تجمع "Fihaonambem-pirenena".

- ١٧ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٠: الاستفتاء الدستوري

- ١٦ آذار/مارس ٢٠١١: الانتخابات التشريعية

- ٤ أيار/مايو ٢٠١١: الانتخابات الرئاسية (الجولة الأولى)

المادة ٦: المواضيع المقترحة مناقشتها خلال مؤتمر تجمع "Fihaonambem-pirenena"

يقترح على "Fihaonambem-pirenena" مناقشة المواضيع التالية واقتراح قرارات بشأنها:

(أ) دستور الجمهورية الرابعة (النماذج والنظم)

(ب) العفو

(ج) المصالحة الوطنية

(د) مركز المعارضة

(هـ) علمانية الدولة

- (و) الإفلات من العقاب
- (ز) محكمة العدل العليا
- (ح) تقسيم الأراضي
- (ط) الشمولية من خلال احترام المساواة
- (ي) اتفاقات لحل مشكلة انعدام الأمن
- (ك) الهوية الثقافية
- نصوص أخرى يتعين إعادة النظر فيها:
- (ل) قانون الانتخابات
- (م) قانون الاتصالات
- (ن) المنافسة
- (س) القانون المتعلق بالأحزاب السياسية وتمويلها

انطلاقاً من روح التوافق والشمولية، ستوضع هذه القرارات بمجرد اعتمادها من جانب تجمع "Fihaonambem-pirenena" في شكل مشاريع قوانين تعرض على البرلمان الانتقالي بغية وضعها موضع التنفيذ.

وينبغي مراعاة الاعتبارات التالية لدى التفاعل مع المجتمع المدني الذي يتولى تنظيم مؤتمر "Fihaonambem-pirenena":

- طريقة تعيين المندوبين لحضور هذا المؤتمر
- اطلاع الأحزاب السياسية على نتائج ومواجز أعمال مؤتمر "Dinika Santatra"
- إدارة هذه المؤتمرات ومنهجياتها

الفصل الثاني: إدارة العملية الانتقالية

المادة ٧: المؤسسات والهيئات

تتولى مؤسسات السلطة الانتقالية وهيئاتها كفالة السير العادي لأجهزة الدولة.

٧-١ يواصل السيد أندري نيرينا راجويلينا ممارسة مهام رئيس السلطة الانتقالية إلى حين تنصيب رئيس الجمهورية الرابعة.

يدير الحكومة رئيس وزراء يعينه رئيس السلطة الانتقالية من بين الأشخاص الذين تقترحهم الأحزاب والجمعيات السياسية بشكل متفق عليه.

يعين رئيس السلطة الانتقالية أعضاء الحكومة بناء على اقتراح من رئيس الوزراء من بين الأشخاص الذين تختارهم وتقترحهم الأحزاب والجمعيات السياسية الموقعة على هذا الاتفاق.

٢-٧ يتم تشكيل برلمان انتقالي يتولى رئيس السلطة الانتقالية تعيين أعضائه. ويتألف هذا البرلمان من غرفة عليا وغرفة سفلى.

ويتم توسيع عضوية السلطة الانتقالية العليا، التي تحولت إلى المجلس الانتقالي الأعلى، لتشمل الأشخاص الذين تقترحهم الأحزاب والجمعيات السياسية الموقعة على هذا الاتفاق.

وتكون جميع الأحزاب والجمعيات السياسية الموقعة على هذا الاتفاق ممثلة في الغرفة السفلى المسماة المؤتمر الانتقالي.

٣-٧ تواصل المحكمة الدستورية العليا مهامها في شكلها الحالي إلى حين إنشاء مؤسسات الجمهورية الرابعة.

٤-٧ يتم إقرار تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة رهنا بأي مطالبات محتملة مبررة تصدر عن المنظمات التي اقترحتهم.

ويتم تعزيز الأعضاء الذين يمثلون الأحزاب السياسية.

٥-٧ تتفق الأطراف على ضرورة تفعيل المصالحة الوطنية. ويتم إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة وفقا لتوصيات "Fihaonambem-pirenena" ويُعين أعضاؤها من الأحزاب والجمعيات السياسية والمجتمع المدني والأوساط الدينية وممثلي المجتمعات التقليدية. وتجري دراسة برامج عملها ذات الأولوية خلال انعقاد مؤتمر "Fihaonambem-pirenena".

٦-٧ لا يجوز خلال الفترة الانتقالية اتخاذ أي إجراء عزل أو إقالة في حق رئيس السلطة الانتقالية، أو تقديم اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة أو اتخاذ أي إجراء يقضي بحل الجمعيات البرلمانية.

المادة ٨: تدابير التهدة

تُعرض تدابير التهدة المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو وإعادة فتح وسائل الإعلام الخاضعة للرقابة على أنظار الهيئات المختصة ("Fihaonambem-pirenena")

والهيئات القضائية المختصة والغرفتين) للبت فيها مع اتخاذ ما يلزم من التدابير الداعمة لكفالة استمرار السلام الاجتماعي.

تُمنع جميع الأعمال السياسية التي من شأنها الإخلال بالنظام العام. وتلتزم الأطراف بالامتناع عن أي عمل استفزازي.

المادة ٩: مدة الحملات الانتخابية

اتفقت الأطراف الموقعة على تحديد مدة الحملات الانتخابية التشريعية والرئاسية في ثلاثين (٣٠) يوماً.

الفصل الثالث: أحكام ختامية

المادة ١٠:

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بمجرد التوقيع عليه، ويظل مفتوحاً أمام الأحزاب والجمعيات السياسية لأغراض الانضمام إليه. وتلتزم الأطراف الموقعة بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق السياسي واحترامها.